المالية المصرية

صدر تقرير اللورد كرومر عن احوال القطر المصري في السنة الماضية وهو يترجم الآن ويطبع في المقطم وسنطبعهُ على حدة بقطع المقتطف لكي يسهل تجليدهُ معهُ . وادلُّ ما فيهِ على تقدُّم هذا القطر منذ اثنتي عشرة سنة الى الآن ازدياد ايراد الحكومة المصرية مع تجاوزها عن كثير من الضرائب حتى توفَّرت لديها الاموال وصارت تقدم على الاعمال العظيمة الكبيرة الفائدة كانشاء الخزان في اسوان واسيوط حتى تأمن البلاد طائلة الشرق والغرق ويتسع نطاق الاراضي الزراعية . وتدبير الاموال للفلاحين بالربا القليل حتى ينجوا من يد المرابي الذي كان يمتصُّ دمهم ويبتزُّ ثمرة اتعابهم

والنجاح المالي ليس كل النجاح ولكنهُ اساس لكل نجاح سواهُ في ادارة الممالك والامم فمتى وفرت الاموال في بلاد استتبَّ الامن فيها واطأنَّت الافكار وسهل نشر العلوم والفنون وهذه الحقيقة يعرفها كبار رجال السياسة والباحثون عن دعائم العمران. فلا يستتبُّ الامن في بلاد ولا ترتقي فيها العلوم والفنون الاَّ اذا وفر المال في خزينة حكومتها وبين ايادي اهلها فحينئذٍ تشيع البطون والنفوس وتستخدم فضول المال في الكماليات وفي جملتها انشاء المدارس العلمية والصناعية والزراعية. وهاك ما ذكرهُ اللورد كرومر في خاتمة كلامهِ عن الحالة المالية في هذا القطر

خلاصة الحالة المالية

ان خلاصة القول عن حالة المالية المصرية في ٣١ دسمبر سنة ١٩٠١ هي كما يأتي

ان الايرادات ومبلغ ٢١٦ ٠٠٠ جنيه مصري الذي منحهُ صندوق الدين بلغت ١٢١٦٠٠٠٠ ج.م وهذا اعظم ما بلغت اليهِ الايرادات

اما المصروفات فانها بعد بذل ٦٤٠٠٠ ج. م لاستهلاك الدين ودفع ١٤٠٨٠٠٠ ج . م للمال الاحتياطي العمومي ووفر التحويل بلغت ١١٣٩٦٠٠٠ ج.م وعليهِ كانت زيادة الايرادات على المصروفات ٧٦٧ ٠٠٠ ج.م

وبلغ المال الاحتياطي العمومي ٣٧٩٥٠٠٠ ج . م في ٣١ دسمبر سنة ١٩٠١ من ذلك ٢٨٣٩ ٠٠٠ ج.م مخصصة للصرف في المستقبل وبلغ المال الاحتياطي الخصوصي في ذلك التاريخ ١٢٨٧ ٠٠٠ ج . م منها ٥٦٧ ٠٠٠ ج . م مخصصة للصرف في المستقبل . واما قيمة الوفر الذي نتج من تحويل الدين الممتاز الى ٣١ دسمبر سنة ١٩٠١

فبلغت ٤٤٨٥٠٠٠ ج . م . وبلغ الدين المصري ١٠٣٢٦٥٠٠٠ جنيهاً انكليزياً منها ٨٢٦٥٠٠٠ جنيهاً في يد صندوق الدين والباقي ٩٥٠٠٠٠٠٠ في ايادي الناس

وتقدَّر ايرادات سنة ١٩٠٢ بمبلغ ١١٠٦٠٠٠٠ ج . م والمصروفات بمبلغ ١٠٨٥٠٠٠٠ ج . م فزيادة الايرادات ٢١٠٠٠٠٠ ج . م والمرجح انها تكون اكثر من ذلك

وبلغ ما تحملتهُ الخزينة المصرية لينفق على حكومة السودان الملكية والعسكرية في سنة ١٩٠١ ٤١٧٠٠٠٠٠ ج . م ويقدَّر ما تتحملهُ سنة ١٩٠٢ بمبلغ ٣٩٠٠٠٠٠ ج . م

واحسن خصائص المالية المصرية هي (١) ان الايراد يزداد ازدياداً مستمرًّا فيها (٢) ان المصروف يزداد على نسبة هي اقل من ازدياد الايراد . وهاك جدولاً يتضمن بيان الايرادات منذ سنة ١٨٩٠ :—

السنة	ج . م	السنة	ج . م
١٨٩٠	١٠٢٣٧٠٠٠	١٨٩١	١٠٥٣٩٠٠٠
١٨٩٢	١٠٢٩٧٠٠٠	١٨٩٣	١٠٢٤٢٠٠٠
١٨٩٤	١٠١٦١٠٠٠	١٨٩٥	١٠٤٣١٠٠٠
١٨٩٦	١٠٦٩٤٠٠٠	١٨٩٧	١١٠٩٣٠٠٠
١٨٩٨	١١١٣٢٠٠٠	١٨٩٩	١١٢٠٠٠٠٠
١٩٠٠	١١٤٤٧٠٠٠	١٩٠١	١١٩٤٤٠٠٠

وخففت الضرائب في اثناء هذه الاثني عشرة سنة مبلغ ١٤٠٨٠٠٠ ج . م في السنة . وخفض رسم الملح ٤٠ في المئة ورسم البوستة ٥٠ في المئة وكذلك رسم التلغراف وخفضت اجور السكة الحديد كثيراً ولم تزد الرسوم على شيء الاَّ على الدخان فقد كان رسم الكيلو منهُ ١٤ غرشاً صاغاً فصار ٢٠ غرشاً صاغاً

ومع ذلك كلهِ زاد الايراد ونما حتى بلغت زيادتهُ في آخر تلك السنين الاثني عشرة ١٧٠٧٠٠٠ ج . م عما كان عليه في اولها . وهذا يقوي الآمال بدوام النجاح في الاستقبال

اما المصروفات فكانت في الاثنتي عشرة سنة المذكورة كما يأتي

السنة	ج . م	السنة	ج . م
١٨٩٠	٩٥٩٠٠٠٠	١٨٩١	٩٦٠٧٠٠٠
١٨٩٢	٩٥٥٢٠٠٠	١٨٩٣	٩٥٥٥٠٠٠
١٨٩٤	٩٤٧٠٠٠٠	١٨٩٥	٩٤٢١٠٠٠
١٨٩٦	٩٦٠٥٠٠٠	١٨٩٧	٩٧٠٩٠٠٠
١٨٩٨	٩٨٠٠٠٠٠	١٨٩٩	٩٩٢٩٠٠٠
١٩٠٠	٩٨٩٥٠٠٠	١٩٠١	٩٩٢٤٠٠٠ (١)

ومن هذا يظهر ان المصروفات التي كانت في السنة الاولى من هذه الاثنتي عشرة سنة ٩٥٩٠٠٠٠ ج . م زادت الى ٩٩٢٤٠٠٠ ج . م في السنة الاخيرة منها فكانت زيادة المصروفات اذًا ٣٣٤٠٠٠ ج . م فقط . وهذه الزيادة اقل من زيادة مصروفات السكة الحديد التي لا بدَّ من ازديادها طبعاً بازدياد ايرادات تلك المصلحة ففي سنة ١٨٩٠ كانت مصروفات السكة الحديد ٦١٠٠٠٠ ج . م وبلغت ١٠٥٧٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠١ فزادت في آخر الاثنتي عشرة سنة ٤٤٧٠٠٠ ج . م وهذا يزيد ١١٣٠٠٠ ج . م عن زيادة مصروفات المصالح كلها كما ذكرنا آنفاً

وقد جرى من التحسين والاصلاح في كل ديوان ومصلحة من دواوين الحكومة ومصالحها ما اقتضى مصروفات عظيمة في أثناء تلك المدة . ثم اقتضى اخيراً ان تتحمل الخزينة المصرية عبئاً ثقيلاً هو مصروفات السودان . ومع هذا تيسر بحسن التدبير انقاص المصروفات بالاقتصاد في جهة بقدر ما تزيد في الاخرى . غير ان حب الاقتصاد في المصروف لم يقلل شيئاً من كفاءة المصالح التي جرى الاقتصاد فيها لادارة الاعمال والاشغال المنوطة بها بل اني أقول انها زادت كفاءة لذلك بسهر نظارة المالية وعدم تساهلها في زيادة المصروفات بالاسراف والتبذير

(١) يخرج من هذا ٦٤٠٠٠ ج . م المدفوع لاستهلاك الدين و١١٤٣٠٠٠ ج . م للمال الاحتياطي العمومي و٢٦٥٠٠٠ ج . م لوفر التحويل